المحور الثالث: مقدمة في الاقتصاد النقدي

تمهيد:

تعد النقود في الوقت الحاضر أداة اقتصادية واجتماعية مهمة وحيوية يصعب الاستغناء عنها في تسيير شؤون الحياة والقيام بالمعاملات اليومية لاسيما بعد التطور الملحوظ الذي طرأ على الحياة الاقتصادية، حيث تعتبر النقود وسيلة أساسية في التبادل التجاري المحلي والدولي وعامل هام في الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية.

وقد عرفت النقود تطورات في أشكالها واستعمالاتها استجابة لتعدد وتنوع حاجات الانسان ورغباته فبدأت على شكل سلعة قابلة للتداول كالحبوب والاحجار الكريمة والحيوانات... وانتهت بظهور الأوراق النقدية وما اشتق منها. وقبل ظهور النقود كان الناس يلجئون الى المقايضة في تسوية معاملاتهم اليومية لكن نظرا لعيوب المقايضة وصعوبتها فقد برزت الحاجة الى وجود سلعة تلقى قبولا عاما كوسيلة للمدفوعات مقابل الحصول على السلع والخدمات وتسوية الديون.

اولا: نشأة النقود وتطورها: لم يكن التنظيم الاقتصادي للبشرية في أزمنتها الاولى كما هو عليه اليوم اقتصادا نقديا (أي اقتصاد مبني على المبادلة النقدية) ويمكن توضيح أهم مراحل تطور النقود كما يلي:

المرحلة الأولى: الانتاج الذاتي: لم يكن الاقتصاد في هذه المرحلة يقوم على التبادل بل كان يقوم على مفهوم الإنتاج الطبيعي حيث يوجه الإنتاج وفق هذا المفهوم نحو اشباع حاجة الفرد أو العائلة التي تقوم به أي ان النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة يقوم على مبدأ الاقتصاد الذاتي.

المرحلة الثانية: مرحلة تطور وتنوع الإنتاج: حيث اعتمدت على تقدم التنظيم الاقتصادي الذي أصبح يتجه أكثر نحو التعاون وتقييم العمل والتخصص وقد ساعد ذلك في تنظيم الجهد الإنساني وتركيزه حيث أدى تنظيم العمل هذا الى تجاوز حالة النشاط القائمة على الاشباع الذاتي وهو ما ساعد على ظهور الفائض الإنتاجي الموجه للسوق بغرض المبادلة.

المرحلة الثالثة: مرحلة المقايضة: والتي تمثل أول أشكال التعبير الإنساني عن التبادل فهي شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يقوم على أساس تبادل سلعة مقابل سلعة بطرقة مباشرة.

الا ان عملية التخصص وتقييم العمل أدت الى اتساع قاعدة الإنتاج حيث تعددت السلع المنتجة والمتبادلة على نحو تعقدت معه عملية التبادل المبنية على المقايضة وذلك للأسباب التالية:

-صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات

-صعوبة تحديد معدلات التبادل بين السلع المختلفة والمتزايدة

-صعوبة التخزين لبعض السلع غير القابلة للتخزين بسبب التلف أو انتهاء الصلاحية أو التقادم

-صعوبة تبادل الخدمات التي ظهرت نتيجة استخدام العمالة الخارجية من غير أفراد الاسرة الواحدة في الإنتاج، وتقسيم وتخصيص العمل.

-عدم قابلية بعض السلع للتجزئة .

-عدم اعتماد وحدة قياس معينة.

-صعوبات تمويلية. حيث يوجد في الاقتصاد أصلا اقتصاديا واحدا امام المدخرين المحتملين، ويتمثل هذا الاصل في السلع الحقيقية وهذا يعني ان المدخر المستثمر يتوفر على مصدر تمويل واحد هو ادخاره الشخصي أي استحالة الفصل الزمني بين الحصول على السلع والتنازل عنها اي لا يتيح نقل القيم

الاقتصادية من خلال الزمن وهو ما يلغي اية إمكانية لوجود القروض أو وجود أي قيم مخزنة جاهزة للاستعمال في أي لحظة في المستقبل.

المرحلة الرابعة: مرحلة ظهور النقود: نظرا للصعوبات السابقة ظهرت الحاجة الى وسيلة للمبادلة تكون عامة بين الناس ومشتركة لديهم وشائعة بينهم ومقبولة لدى الجميع ومتوفرة بشكل كافي فاتفقت المجتمعات الإنسانية على استخدام بعض السلع كوسيلة مبادلة وسيطة وكسلعة استهلاكية بنفس الوقت مثل (القمح، الحرير، الأرز والشاي ...)، وهكذا ظهرت الصورة الثانية من صور التبادل التجاري أي المقايضة بسلعة وسيطة، حيث أصبحت بعض السلع تقوم بدور الوساطة بين سلعتين آخرتين مختلفتين ليس من حيث القبول العام فقط وانما من حيث قبولها كوحدة لحساب قيمة كلتا السلعتين.

ونظرا لتطور المجتمعات الإنسانية وظهور المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وظهور الحكومات ومؤسسات الاعمال وتطور قطاع الخدمات، أصبحت النقود تتجه شيئا فشيئا نحو التخلص من طابع المادية الذي ميزها لتأخذ طابعا رمزيا بحيث لم تعد تتجسد سوى في شكل ورقي وكتابي وحتى في شكل رموز واشارات.

حيث اتجهت المجتمعات نحو استخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة) كقيم لوحدات الحساب وكسلعة وسيطة لتبادل السلع.

ان ادماج النقود في الاقتصاد أدى الى احداث تغيرات جوهرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات، مما تسمح بتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية مقارنة بالحالة التي كانت عليها في اقتصاد المقايضة عبر تسهيل التبادل وتسيير تقسيم العمل وتعميق التخصص، حيث عمل ذلك على رفع كفاءة الأداء الاقتصادي العام بشكل تدريجي.

ثانيا: تعريف النقود ووظائفها : ان تعريف النقود شكل موضوع نقاش بين المفكرين النقديين وذلك حسب الزاوية التي ينظرون من خلالها للنقود

1- **تعريف النقود:** تعرف النقود على انها كل شيء يلاقي قبولا بين الناس كوسيط للتبادل أو ابرام الديون.

وتعرف النقود بانها: وسيلة قانونية موصوفة وشائعة ومقبولة للجميع قبولا عاما تمثل التزاما على الجهة التي أصدرتها لاستخدامها كوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة ومخزن لها وللإبرام الذمم وتسوية الديون والوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة.

ومن خلال هذا التعريف يستلزم توافر بعض الشروط الضرورية في أي سلعة حتى تستخدم كنقود ومنها:

*القبول العام: ويتأتى القبول العام إما من خصائص السلعة نفسها أو طبقا للعرف أو ووفقا للقانون

*تجانس الوحدات: لا بد أن تكون أي وحدة مستعملة كنقود بديلا تاما للوحدة الأخرى المماثلة لها وتمتاز بنفس الدرجة من التفضيل

*القابلية للتجزئة: لا بد من إمكانية تجزئة النقود الى وحدات ملائمة لكافة المعاملات صغيرة كانت ام كبيرة.

*صعوبة التلف: يجب أن تكون غير قابلة للتلف وقادرة على تحمل التداول المستمر

*سهولة العمل: أن تكون النقود قابلة الحمل بسهولة لضمان شراء ما يكفي حاملها من سلع وخدمات

2- **وظائف النقود** :يمكن تصنيف وظائف النقود الى وظائف أساسية كوسيلة مبادلة ومقياس القيمة ووظائف ثانوية كمستودع للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة

- **النقود كوسيلة للتبادل:** تعد هذه الوظيفة من أولى وأهم وظائف النقود حيث تستعمل النقود لضمان اجراء المعاملات وتجنب المقايضة ومساوئها، حيث يستطيع حائز النقود أن يحصل على السلع التي يحتاج اليها في أي مكان يريده وفي أي زمان.

ولكي تستطيع النقود القيام بهذه الوظيفة ينبغي ان تكون مقبولة من طرف الجميع في المبادلات وتسوية الديون ولذلك فإن حاملها يتمتع بقوة شرائها عامة لما يساوي قيمتها من السلع والخدمات.

إن ظهور النقود وقيامها بأداء وظيفة وسيط في المبادلة او وحدة تداول قد سمح للمجتمعات بالتخلص من احدى عوائق التطور الاقتصادي بتسهيل عملية التبادل وتسريع تداول الإنتاج وقد يساعد ذلك على الغاء الكوابح أمام التوسع وفتح آفاق واسعة امام تزايد الاعمال وتنامي وتيرة التطور الاقتصادي.

- **النقود كوحدة حساب:** اقترنت هذه الوظيفة تاريخيا بالوظيفة الأولى للنقود حيث تشكل النقود الوسيلة التي بواسطتها يتم التعبير عن قيمة كل سلعة على أساس مرجعية أو قاعدة موحدة لتسهيل المقارنة بين قيم مختلف السلع وبالتالي السماح بإجراء التداول حيث تتيح النقود القيام بالحساب الاقتصادي اللازم الذي يسمح للأعوان الاقتصاديين (المنتجين والمستهلكين) اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك وبالتالي أداء النظام الاقتصادي بشكل عام.

كما تستطيع النقود ان تلعب وظيفة وحدة حساب انطلاقا من قدرتها على السماح بحساب مختلف تكاليف الإنتاج ومنه حساب التكلفة النهائية لكل سلعة مما يسمح بإمكانية المقارنة بين قيم مختلف السلع التي يعبر عنها باسعار نسبية.

- **النقود كمخزن للقيمة:** تم اشتقاق هذه الوظيفة من وظيفة النقود كوسيط التبادل فمن خلال هذه الوظيفة يمكن بكل سهولة تخزين النقود لوقت الحاجة دون تعرضها لأي خطر(خطر الهلاك).

فمن خلال هذه الوظيفة تستطيع النقود أن تحمل قدرة شرائية عبر الزمن وقد سمح ذلك لحامل النقود إمكانية تأجيل استعمال دخله، وأصبح بإمكانه شراء سلع وخدمات حاليا أو تأجيل ذلك الى المستقبل، وخلال فترة الانتظار تختزن القيمة في وحدة النقد التي يحوزها، ولقد استطاعت النقود من خلال هذه الوظيفة حل مشكلة عدم التوافق الزمني بين الحصول على المداخيل وانفاقها.

كما تمثل النقود السيولة التامة والنهائية فهي تمثل السيولة التامة نظرا لإمكانيات استعمالها الفوري في الحصول على السلع والخدمات دون أن يتحمل صاحبها أي تكلفة وهي نهايته نظرا لأنها تمثل أعلى اشكال السيولة حيث ان الاعوان الاقتصادين الذين يحوزون الأصول الاخرى سوف يحولونها في لحظة أو أخرى الى النقود. مما يعرضهم الى تحمل تكلفة معينة مقابل هذا التحويل.

الا ان النقود لم تعد اليوم تقوم بوظيفتها كمخزن للقيمة بشكل مكتمل بسبب التغير الذي يطرا على قيمتها حيث تتأثر قيمة النقود مباشرة بالتغير في المستوى العام للأسعار حيث أن هذه القيمة تتحسن عندما ينخفض المستوى العام للأسعار (والعكس صحيح)

- **النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:** تستمد هذه الوظيفة فعاليتها من الوظيفة الأساسية للنقود كمقياس للقيمة وبالتالي فهي وظيفة ثانوية تعمل على معالجة المبادلات التجارية الآجلة الثمن، ومن غيرها لا يمكن تصور وجود ائتمان تجاري او التزام مالي فالنقود تعمل على ابرام الذمم والوفاء بالالتزامات مثل الائتمان التجاري والسندات وحتى الرواتب الشهرية للموظفين حيث تقوم النقود بسداد

قيمة الديون والالتزامات في أوقات استحقاقها في المستقبل وهذه الوظيفة مبنية على أساس وجود القبول العام بالنقود شكلا ومضمونا.

كما تكمن أهمية هذه الوظيفة في كونها بديلا عن السيولة المطلوبة لتحقيق وإنجاز النشاطات الاقتصادية حيث ساهمت هذه الوظيفة في تطوير الاعمال وتنمية الاقتصاد والمجتمع.

ثالثا: الأنظمة النقدية وأشكال النقود: تخضع عملية تداول النقود في الاقتصاد الى قوانين خاصة تستند الى مدى تطور الاقتصاد في بنائه وطرق الإنتاج التي تسوده ولا بد من توافر قواعد تنظيمية عامة تحكم عملية تداول النقود وكيفية إصدارها

1- **تعريف النظام النقدي:** يعبر النظام النقدي عن بناء تتكون اركانه من مجموعة العلاقات والاليات والمؤسسات التي تضبط أداء النقود في الاقتصاد وتنظيمه.

كما يعرف على انه مجموعة من القواعد التنظيمية والمؤسسات النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة اقتصادية معينة حسب أنواع النقود المستعملة وطرق إصدارها وقواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقد.

2- **مكونات النظام النقدي**: يتكون النظام النقدي من العناصر التالية:

- **القاعدة النقدية:** وهي تعبر عن المعيار أو الأساس الذي يأخذ به المجتمع للتعبير عن القيم الاقتصادية وقياسها وعلى هذا الاساس تتشكل القاعدة النقدية من الوحدة النقدية والتي تتجلى في أبسط صورها في الأشياء المستعملة في تقييم السلع وتداولها.

-**المؤسسات النقدية:** والتي تتشكل من مختلف الهيئات التي تتولى مسؤولية تزويد الاقتصاد بالنقود وتنظيم تسيير هذه الأخيرة وتحديد كميتها الضرورية لحاجة الاقتصاد.

-**العلاقات النقدية:** والتي تعبر عن مجموع المسارات التي تسلكها النقود اثناء عملها في الاقتصاد والتي تسمى المسارات أو القنوات النقدية

-**الاليات النقدية:** ويقصد بها مجموع القواعد التي تنظم التداول النقدي كما تتضمن القواعد المنظمة للعلاقات بين مختلف المتعاملين بالنقود.

3- أهداف النظام النقدي: لكل نظام نقدي عدة أهداف نذكر منها:

-تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما وخدمة النمو الاقتصادي وهذا من خلال ضمان استقرار قيمة الوحدة النقدية (استقرار الأسعار)

-مرونة التحكم في كمية النقود المتداولة عن طريق التوفيق بين الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد في الظروف المختلفة (كساد أو توسع) الناتجة عن تطور حقيقي وفعلي في حجم المبادلات الاقتصادية من جهة وبين كمية النقود اللازمة لهذا التطور من جهة ثانية

-الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية دوليا من خلال المحافظة على قابليتها للتحويل الى العملات الأجنبية

4- أنواع الأنظمة النقدية (أشكال النقود)

يمكن تحديد الأنظمة النقدية التي عرفتها البشرية في ثلاث أنظمة:

المحور الثالث: مقدمة في الاقتصاد النقدي

- **النظام النقدي السلعي:** يعتبر النظام النقدي السلعي أقدم ما عرفته البشرية في هذا المجال، جاء ظهوره عبر عملية اجتماعية واقتصادية تولدت إثر المصاعب التي ميزت نظام المقايضة وتمثل هذا النظام في شكله الأول نظاما بدائيا ولكنه كان منسجما مع طبيعة الحاجة اليه في ذلك الوقت حيث ساعد الى حد كبير في تسهيل عملية التبادل

وتتجسد القاعدة النقدية في النظام النقدي السلعي في سلعة تختار من بين السلع الأخرى نظرا لأهميتها في التبادل واستعمالها المتكرر تحظى بالقبول العام لتكون أداة لقياس القيم وتبادل السلع الأخرى حيث تعددت السلع التي لعبت دور النقود باختلاف المجتمعات وتباين عاداتها الاستهلاكية وانماط تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي، فنجد على سبيل المثال مجتمعات قد استعملت الملح كوحدة نقدية مثل مجتمع روما القديمة الى درجة أن الاجور كانت تدفع هناك بالملح الذي استعمل ايضا في افريقيا كوحدة نقدية.

يعتبر النظام النقدي السلعي نظاما ماديا حيث ترتبط قيمة الوحدة النقدية بالقيمة الذاتية للسلعة التي تتجسد فيها، وتتحدد القيمة الذاتية للسلعة على اساس منفعتها (قيمة الاستعمال) اي مقدرتها على اشباع الحاجة كما تتحدد ايضا على اساس قيمتها التبادلية والتي ترتبط هي الاخرى بدرجة ندرتها ولذلك يمكن القول ان قيمة الوحدة النقدية قد حافظت لمدة طويلة على حالة من الاستقرار مما يدل على ان ندرة السلعة المختارة لتكن نقودا يعد امر مهما للغاية لاستقرار قيمة الوحدة النقدية.

- **النظام النقدي المعدني:** تم اعتماد المعادن النفيسة خاصة الذهب والفضة كنقود الا ان هذا النظام بقي نظاما ماديا لم تنفصل فيه قيمة الوحدة النقدية عن القيمة الذاتية للمعدن الذي تتجسد فيه اذ ان قيمة الوحدة النقدية الذهبية مرتبطة جوهريا بالقيمة التجارية للذهب، ففي اطار هذا النظام تم اعتماد نظامين : نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين.

حيث ان الفضة في نظام المعدنين تستعمل كوحدات لتسوية المعاملات الصغيرة ولكن نجاح نظام المعدنين كان يقوم على اساس توفر علاقة ثابتة بين الذهب والفضة حتى لا تصادف قيمتين مختلفتين لسلعة ما فيما لو تم تسوية قيمتها بهذا المعدن او ذاك ،حيث ان هذه العلاقة لا تتحقق الا في حالة استقرار شروط انتاج المعدنين وهو الامر الذي لايمكن ضمانه ، اذ ان اكتشاف منجم جديد لاحد المعدنين قد يؤدي الى تغير العرض النسبي للسلعتين وبالتالي تبدل العلاقة التجارية بينهما وهو ما ينعكس بشكل مباشر على قيمتي الوحدتين النقديتين طالما ام حرية السك والصهر مضمونة.

ويعتبر هذا الامر أحد أكبر مساوئ نظام المعدنين والذي كان من بين أهم العوامل التي دفعت معظم الدول الى تركه والاخذ بنظام المعدن الذهبي (نظام المعدن الواحد).

كما حقق النظام المعدني نوعا من الاستقرار في الأسعار بشكل لم تشهده أية حقبة تاريخية في العصر الحديث حيث عمل على إعادة التطورات التراكمية للظواهر التضخمية أو الانكماشية الناجمة عن تقلبات الطلب، وذلك على الرغم من أن استقرار كامل للأسعار لم يتحقق خلال أية حقبة من سيادة هذا النظام.

- **النظام النقدي الحديث:** يقوم النظام النقدي الحديث على تطور جوهري في الادراك النقدي للمجتمع الإنساني حيث يتمثل هذا الادراك في أنه ليس من الضروري أن تتجسد النقود في سلعة ذات منفعة وانما يكفي أن تتمتع بالقبول الاجتماعي العام مهما كان الشكل الذي يمكن أن تأخذه.

أي أن النظام النقدي الحديث يقوم على مبدأ اللامادية والتي تشير الى حالة الفصل التام والنهائي بين القيمة التي تحملها الوحدة النقدية والقيمة الجوهرية للمادة التي تتجسد فيها أي أن قيمة الوحدة النقدية لا تتوقف على القيمة التجارية للمادة التي تتشكل منها ولكن تتوقف على قدرتها الابرائية (أي قدرتها على تسوية الديون ودفع الضرائب) حيث يمكن تصنيف النقود الى صنفين حسب النظام النقدي الحديث:

- النقود الائتمانية: والتي تسمى أيضا النقود القانونية وهي النقود الورقية التي تصدرها في الاقتصاد المعاصر البنوك المركزية والتي تعبر عن القاعدة النقدية في هذا النظام بالإضافة الى النقود المعدنية والتي تمثل عادة وحدات جزئية صغيرة للفئات النقدية الكبرى وتستعمل لتسهيل التداول والقيام بالمدفوعات صغيرة الحجم ويصدر هذا النوع من النقود حسب اختلاف الأنظمة سواء من طرف البنوك المركزية كما هو الحال في الجزائر أو من طرف الخزينة العمومية كما هو الحال في فرنسا.
- نقود الودائع: وهي نقود يقوم بإنشائها النظام البنكي التجاري بعد حصوله على كمية معينة من النقود الائتمانية ويمكن التعبير عن نقود الودائع بأنها تتشكل من مجموع الودائع الجارية أو الحسابات الجارية لدى الوساطة المالية البنكية والتي يتم تداولها عن طريق أوامر التحول أو بواسطة الشيك ، ما يميز هذه النقود أنه ليس لها وجود ملموس بل هي تمثل ظاهرة محاسبية في سجلات البنوك التي تنشئها.